أثر إيرادات النفط الخام في تحديد طبيعة العجز المزدوج في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)*

الباحث : جابر جاسم محمد الجابر ا. م. د رجاء عبد الله عيسى السالم
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد
drrajaaabdullah@gmail,com

المستخلص :-
يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر إيرادات النفط الخام في تحديد طبيعة العجز المزدوج في الإقتصاد العراقي ، وإختبار فرضية العجز المزدوج في الدول النفطية والتي ترى وجود علاقة سببية مزدوجة بين العجز في الميزانية العامة والعجز في ميزان المدفوعات ، بإستخدام بيانات سنوية عن المتغيرين للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) ، وتم إستخدام الأساليب القياسية الحديثة المتبعة في تحليل السلاسل الزمنية ، كاختبارات جذر الوحدة ، ومنهجية التكامل المشترك بطريقة جوهانسن – جيسليوس اولاً ثم بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية ثانياً ، وكذلك إختبارات كرانجر لتحديد إتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين، إذ أكدت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية بين المتغيرين ،وبالتالي فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة ، أي أن للإيرادات النفطية الدور الأكبر في تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة والعجز في ميزان المدفوعات .

كلمات مفتاحية : العجز المزدوج ، التكامل المشترك ، المربعات الصغرى الديناميكية .

* البحث مستل من رسالة الماجستير للباحث جابر جاسم محمد بأشراف الاستاذ المساعد الدكتورة رجاء عبد الله عيسى

Impact of crude oil revenues in determining the nature of double deficit in the Iraqi economy : 1990 – 2015

Dr. Raja Abdullah E. Al Salim **Jaber Jasim M.Al Jaber**
Collage of Administration and Economics
University of Basrah

Abstract :

The study aims to analyze and measure the impact of crude oil revenues in determining the nature of the double deficit in the Iraqi economy and to test the hypothesis of double deficit in the oil countries, which sees a double causal relationship between the deficit in the general budget and the balance of payments deficit, The new standard methods used in time series analysis, unit root tests, and the methodology of co-integration in the Johansson - Gislius method were first used to estimate the integration of the dynamic micro-squares second, as well as the Kranger tests to determine the direction of the relationship Causality between the two variables, with the results confirmed the existence of a bilateral causal relationship between the two variables, and therefore, the study proved that the validity of the hypothesis by the study, namely that the oil revenues played a major role in determining the nature of the relationship between the budget deficit and the deficit in the balance of payments.

Keywords : **Twin deficits, joint integration, the least-squares dynamic**

المقدمة:

ظهر مصطلح العجز المزدوج في العقد السابع من القرن الماضي إذ حدث وبشكل متزامن مع عجز الميزانية العامة عجزٌ في ميزان المدفوعات لكثير من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا ان الاهتمام الفعلي لمعرفة أسباب هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها لم يتم إلا بعد ان واجه الإقتصاد الأمريكي بعد عقد من الزمن على بروز هذه الظاهرة، عجزاً في ميزانيته الفدرالية متزامناً مع عجزٍ في ميزان مدفوعاته مع العالم الخارجي ،وهو ما اطلق عليه بالعجز المزدوج أو (العجز التوأم) ،الذي أخذ حيزاً كبيراً من إهتمام الإقتصاديين في مختلف دول العالم، فالعلاقة بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات توضح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والتجارية ، إذ كان أستمرار النمو وتحقيق الاستقرار الإقتصادي هدفاً لدراسة هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة، من خلال تحديد أثر السياسات المالية والتجارية التي تتبناها تلك الدول ،في حين جاء الاهتمام لدراسة هذه الظاهرة في الدول النامية نتيجة لإستمرار العجز في هذه البلدان لسنوات عدة ومتتالية حتى أصبح سمة بارزة في إقتصاداتها، وهو ما شكل عائقاً كبيراً أمام جهود التنمية الإقتصادية في تلك البلدان، كما أن دور صندوق النقد الدولي في إعطاء وصفات جاهزة للدول النامية التي تعاني من عجوزات مستمرة في ميزانياتها العامة وموازين مدفوعاتها قد أعطى للموضوع أهمية نظرية لتبرير برامج الإصلاح الإقتصادي التي يتبناها صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

والعراق كغيره من الدول النفطية النامية تحتل صادرات النفط الخام الدور الأبرز في تحديد الوضع النهائي لميزان المدفوعات من جهة، وكذلك الوضع العام للموازنة العامة بإعتبار ان الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة من جهة اخرى، وبالتالي فإن الإيرادات النفطية هي المحدد الأساس للعلاقة بين السياسة المالية الممثلة بالميزانية العامة والسياسة التجارية الممثلة بميزان المدفوعات .

أهمية البحث :

لدراسة ظاهرة العجز المزدوج على مستوى الإقتصاد العراقي أهمية كبيرة تتمثل في جعل المخطط الإقتصادي اكثر قدرة على وضع الخطط اللازمة واتخاذ القرارات الإقتصادية المناسبة، وذلك من خلال معرفته بطبيعة واتجاه العلاقة السببية بين العجز في الميزانية العامة والعجز في ميزان المدفوعات، والتي تعطينا صورة واضحة إلى أي السياسات تعطى أهمية اكبر، للسياسة التجارية أم للسياسة المالية ، أم لكليهما معاً .

مشكلة البحث:

يتسم الإقتصاد العراقي بكونه إقتصاداً ريعياً نفطياً ، تشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من دخله القومي، ولذا فإن التقلبات في حجم هذه الإيرادات سواء لأسباب إقتصادية أم سياسية، ينعكس أثره وبشكل مباشر على الميزانية العامة للدولة ،ومن جانب آخر فإن صادرات البلد إلى العالم الخارجي تعتمد وبشكل أساسي على هذا المصدر ،لذا فإن التقلبات في سعره تؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الإيرادات النفطية في تحديد طبيعة وإتجاه العلاقة السببية بين عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات في الإقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2015.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث اولاً على الأسلوب التحليلي الوصفي لتتبع تطور كلٍّ من عجزي الميزانية العامة وميزان المدفوعات خلال مدة الدراسة، ثم الأسلوب القياسي الحديث المتبع في تحليل السلاسل الزمنية لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين العجزين .

فرضية البحث:

إن للإيرادات النفطية أثراً مباشراً في تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة والعجز في ميزان المدفوعات خلال المدة 1990 – 2015 .

هيكل البحث :

وفي سعي الباحث لتحقيق أهداف دراسته، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول منها دراسة نظرية لظاهرة العجز المزدوج فيما تناول المبحث الثاني واقع العجز المزدوج في الإقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، فيما كان للمبحث الثالث دورٌ تمثل في قياس العلاقة بين المتغيرين بإستخدام الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية.

الدراسات السابقة :-

١ - دراسة (Zengin) 2000 :-

قام الباحث بدراسة طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة والعجز التجاري في الإقتصاد التركي، وذلك بإستخدام بيانات فصلية للمدة (1:1998-1:1987)، وقد تضمن نموذج الباحث على المتغيـــرات التالية وهي: عجز الميزانية الحكومية ، العجز التجاري ، عرض النقود ، الإيرادات الخارجية ، التضخم ، أسعار الفائدة ، سعر الصرف ، وقد استخدم الباحث نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وفق نظام المعادلات الأنية وذلك لإختبار العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة ولتحقيق إستقرارية البيانات في النموذج فقد استخدم الباحث تقنيات تكامل مونتي كارلو (Monte Carlo) بدلاً من إختبارات جذر الوحدة (Unit Root test). وقد توصلت الدراسة إلى أن لعجز الميزانية العامة تأثيراً مباشراً وموجباً على العجز التجاري حيث ان لعجز الميزانية القدرة على تفسير (11%) من تغيرات الميزان التجاري، وهو ما يعطي دليلاً على صحة المقترح الكينزي في الإقتصاد التركي .

٢ ـ دراسة الكسواني ٢٠٠١ :

بحثت هذه الدراسة ظاهرة العجز المزدوج في الإقتصاد النفطي المفتوح، وقد إتخذت من الإقتصاد السعودي انموذجاً لها، إذ استخدم الباحث بيانات سنوية للمدة ١٩٧٠ – ١٩٩٩، مستخدماً الأساليب القياسية الآتية : ـ

١ – اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) للفحص عن إستقرارية السلسلة الزمنية .

٢–اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل–كرانجر ذات المرحلتين، وكذلك إختبار جوهانسن متعدد المتغيرات .

٣ – اختبار كرانجر لتحديد إتجاه العلاقة السببية .

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية تنتقل من العجز في الحساب الجاري إلى العجز في الميزانية العامة ، وهو عكس المقترح الكينزي الذي يحدد اتجاه العلاقة من الميزانية العامة إلى الحساب الجاري .

١ ـ – دراسة (حلمي إبراهيم منشد) ٢٠٠٤ : ـ

قام الباحث بدراسة ظاهرة العجز المزدوج في ثلاث من الدول العربية (غير النفطية) وهي المغرب وتونس ومصر، بعد ان تم إختيارها من عينة شملت تسع دول عربية ، معتمداً في إختيارها على ٦ مؤشرات إقتصادية وهي (١ـ درجة التنوع الإقتصادي ٢ – درجة التصنيع ٣ – درجة الانفتاح الإقتصادي ٤ – الريادة في تطبيق برامـــج الإصلاح الإقتصادي ٥ – العبء الضريبي ٦ – عـــــــدد السكان)، وقد استخدم الباحث لدراسة وتحديد طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في الدول محل الدراسة ،الأساليب القياسية التالية :ـ

١ـ اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) .

٢ – اختبار التكامل المشترك .

٣ – مدخل انجل ـ كرانجر لنموذج تصحيح الخطأ .

٤ – اختبار كرانجر للسببية .

وقد توصلت الدراسة إلى تحقق فرضية العجز المزدوج في المغرب ، إذ كان للعجز المالي أثر موجب في الحساب الجاري ، بينما أثبتت النتائج تحقق فرضية المكافئ الريكاردي (والتي ترى عدم وجود علاقة بيـــن المتغيرين ، والتي تفترض ان تمويل الموازنة العامة يتم من خلال الضرائب فقط) في مصر وتونس ، لعدم معنوية العلاقة السببية إحصائياً بين العجزين .

٢- دراسة (أ . د نبيل مهدي الجنابي) 2012 :-

حاول الباحث تحليل أثر عجز الميزانية العامة على الميزان التجاري في الإقتصاد العراقي وللمدة (2003-2011) مستخدماً بيانات فعلية (وذلك بتحويل البيانات السنوية إلى فصلية بطريقة التمديد الداخلي المقترحة من قبل (Khan and Goldstem 1981)، مختبراً بذلك أطروحة المقترح الكينزي التي تدعى وجود علاقة سببية إيجابية من عجز الميزانية بإتجاه الميزان التجاري، وفرضية التكافؤ الريكاردي التي تقول بعدم وجود علاقة بين المتغيرين، وكذلك أطروحة (الكسواني لعام2000) التي تؤكد على وجود علاقة سببيه مزدوجة معنوية بين عجز الميزانية العامة والميزان التجاري، وقد استخدم الباحث نماذج إختبارات تحليل السلاسل الزمنية، كاختبارات جذر الوحدة، وتحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، وسببية كرانجر. وذلك بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E.VIEWS:5.1) وقد توصلت الدراسة إلى تأييد وجهة النظر الكينزية التي تفترض وجود علاقة بين عجز الميزانية والميزان التجاري، وأكدت على إتجاه السببية من عجز الميزانية بإتجاه الميزان التجاري، ورفضت فرضية التكافؤ الريكاردي وكذلك فرضية السببية الثنائية للكسواني.

الجديد في البحث :-

تقـــــــدم هذه الدراسة رؤية إقتصادية كلية لظاهرة العجز المزدوج في الإقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) ، إذ ركزت على دور الإيرادات النفطية في تحديد طبيعة العجز المزدوج ، واعتمدت على بيانات الحسابات الختامية للميزانية العامة وليست المقدرة للموازنة كما هو حال اغلب الدراسات، وبيانات صافي الميزان الكلي المعبرة عن الوضع النهائي لميزان المدفوعات بشكل عام وليس للميزان التجاري أو الحساب الجاري كما هو المعتاد في الدراسات السابقة ، كما استخدمت الدراسة إضافة للإختبارات القياسية المعتادة، طريقة المربعات الصغرى الديناميكية Dynamic Least Squares (DOLS) ،وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين العجز في الميزانية العامة والعجز في ميزان المدفوعات، وكان لمتغير الإيرادات النفطية الدور الأكبر في تحديد هذه العلاقة, وبالتالي فقد أثبتت الدارسة الفرضية التي قامت عليها .

المبحث الأول : النظريات الإقتصادية للعجز المزدوج

المطلب الأول : مفهوم العجز المزدوج :-

تعد ظاهرة العجز المزدوج التي ظهرت في سبعينات القرن الماضي من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة على مستوى الإقتصاد الكلي، والتي تفسر العلاقة بين عجز الميزانية العامة والعجز في ميزان المدفوعات للدولة، وبشكل أعم طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والتجارية، حيث ان الأخيرة ومن خلال حركة الاستيرادات والصادرات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال تؤثر في السياسة المالية، وفي الوقت ذاته نجد ان السياسة المالية ومن خلال أدواتها المتمثلة بالنفقات والإيرادات العامة تؤثر في وضعية ميزان المدفوعات بشكل عام والحساب الجاري بشكل خاص . (جديتاوي و الطراونة ، ٢٠١٥ ، ١) .

لذا يمكن تعريف العجز المزدوج على انه الحالة التي يتزامن فيها عجز ميزان المدفوعات للدولة مع العجز في ميزانيتها العامة، وتعتمد طبيعة العلاقة بين العجزين واتجاهها على نوع إقتصاد الدولة ودرجة تطوره، فطبيعة العجز المزدوج في الإقتصادات الريعية (الأحادية الجانب) مختلفة عنها في الإقتصادات ذات الهيكل الإقتصادي المتنوع، وكذلك فإن درجة التطور الإقتصادي تحدد طبيعة العجز المزدوج، اذ ان العلاقة بين العجزين تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية .

المطلب الثاني :الربط بين عجز الميزانية العامة والحساب الجاري باستخدام متطابقة الدخل القومي :-

توفر متطابقة (مكونات الدخل القومي) ، اساساً نظرياً لفهم العلاقة بين عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات معبراً عنه بالحساب الجاري ، وكما يلي :- (شاني وفاضل ، ٢٠١٤ ، ٢٤٤-٢٤٥) .

$Y = C + I + G + X - M$……………………………….(1)

إذ تمثل :

Y : الدخل القومي ، C : الاستهلاك الخاص ، G : الإنفاق الحكومي ،

X : الصادرات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج من العالم الخارجي .

M : الاستيرادات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج إلى العالم الخارجي .

وباستخدام متطابقة (استخدامات الدخل القومي) التالية :

$Y = C + S + T$ ……………………………………….(2)

اذ تمثل (S) الادخار المحلي ، (T) تمثل إيرادات الضرائب الصافية ،وبمساواة متطابقة (١) مع متطابقة (٢) نحصل على

$C + I + G + X - M = C + S + T$ …………………….(3)

وبحذف الاستهلاك من الطرفين :

$I + G + X - M = S + T$……………………………….(4)

وبإعادة صياغة المتطابقة رقم (٤) نحصل على :

(G – T) = (S – I) - (X – M) ……..(5)

يعبر الطرف الأيسر من المتطابقة المذكورة انفاً (G –T) عن الميزانية العامة ، والتي تتمثل بالفرق بين الإنفاق الحكومي(G) والإيرادات الضريبية (T) ، ويأخذ المقدار (G – T) ثلاثة احتمالات وهي :

-اذا كان المقدار(G – T) سالباً (الإنفاق الحكومي اقل من الإيرادات الضريبية) أي وجود فائض في الميزانية العامة .

-اذا كان المقدار(G – T) موجباً (الإنفاق الحكومي اكبر من الإيرادات الحكومية) أي وجود عجز في الميزانية العامة .

-اذا كان المقدار (G – T) صفراً(الإنفاق الحكومي مساوياً للإيرادات الضريبية) فهذا يدل على توازن الميزانية العامة، وهي حالة نادرة الحدوث .

أما الطرف الأيمن من المتطابقة فيتكون من مقدارين ،المقدار الأول/ (S – I) الذي يعبر عن الموارد المحلية ، والذي يتمثل بالفرق بين الادخار المحلي المتحقق (S) ، والاستثمار المطلوب (I) ، ويأخذ المقدار (S – I) قيمة موجبة عند وجود فائض في الموارد المحلية (الادخار المحلي اكبر من الاستثمار المطلوب) ، في حين ان القيمة السالبة للمقدار (S – I) تدل على وجود عجز في الموارد المحلية (الادخار المحلي اقل من الاستثمار المطلوب) ، وتكون قيمته صفراً عندما يتساوى الادخار والاستثمار المحليان، أما المقدار الثاني/ (X – M) الذي يعبر عن الحساب الجاري ، والذي يمثل الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج ، فيأخذ المقدار (X – M) قيمة موجبة عند وجود فائض في الحساب الجاري(الصادرات اكبر من الاستيرادات) ، وقيمة سالبة عند العجز (الصادرات اقل من الاستيرادات) ، وتكون قيمته صفراً عند توازن الحساب الجاري.

وبالتعبير عن المقدار (G – T) بالرمز (Bd) الذي يمثل عجز الميزانية العامة ، والمقدار (S – I) بالرمز (sd) الذي يعبر عن عجز الموارد المحلية ، والمقدار X) (M – بالرمز (Cd) ، تصبح المتطابقة رقم (٥) بالشكل الاتي :

Bd = sd – Cd ……(6)

اذ توضح المتطابقة رقم (6) طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة وبين عجز الموارد المحلية من جانب ، والحساب الجاري من جانب آخر. بمعنى ان العجز في الميزانية العامة (Bd) يفترض تمويله عن طريق الموارد المحلية ، أما بزيادة الادخار الخاص أو بتخفيض الاستثمار المحلي ، أو من خلال توليفة من كلا الإجراءين ، فإن لم تتمكن الموارد المحلية من تغطية هذا العجز فيتم اللجوء إلى الموارد الخارجية ، وبالتالي التسبب في عجز ميزان المدفوعات، وبإفتراض ثبات الموارد المحلية ، فإن المتطابقة

(6) تبين العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري ، إلا أنها لا توضح اتجاه هذه العلاقة ، أي من يكون المتغير المستقل وأيهما التابع.؟

المطلب الثالث / العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري على وفق المقترح الكينزي : -

يرى المنهج الكينزي ان هناك علاقة سببية بين العجزين ويحدد إتجاه هذه العلاقة من عجز الميزانية بإتجاه الحساب الجاري ، ويمكن إيضاح وجهة النظر الكينزية من خلال نموذج (ماندل – فليمنغ) ، الذي قدم من قبل (روبرت ماندل) – أستاذ الإقتصاد في جامعة كولومبيا – و(ماركوس فليمنغ) – الباحث في صندوق النقد الدولي - ، إذ قام الباحثان بتطوير النموذج الكينزي للتوازن العام في الإقتصاد المغلق وهو ما يعرف بنموذج (IS-LM) ،إلى نموذج إقتصاد مفتوح، والذي عرف بنموذج (IS-LM-BP) . (آل طعمة ، ٢٠١١ ، ٧٧) ويستند النموذج إلى مجموعة من الافتراضات وهي :- (هالوود وماكدونالد ، ٢٠٠٧ ، ١٢٩)

١- يفترض النموذج إقتصاداً صغيراً مفتوحاً على العالم الخارجي ويعاني من موارد معطلة ،أي ان منحنى العرض الكلي تام المرونة .

٢- الحرية التامة لإنتقال رؤوس الأموال من الإقتصاد المعني واليه.

٣- تميل أسعار الفائدة المحلية إلى التساوي مع أسعار الفائدة العالمية .

ويختلف التحليل على وفق هذا النموذج بإختلاف نظام سعر الصرف المتبع ، أي ان العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري تختلف اذا ما اتبعت الدولة نظام سعر صرف ثابتاً عما اذا كان مرناً ، لذا سنقوم بتحليل العلاقة بين المتغيرين على وفق كلا النظامين ، وكما يلي :

أولاً- العلاقة بين عجز الميزانية العامة في الحساب الجاري في ظل أسعار الصرف الثابتة :-

يعرف نظام سعر الصرف الثابت على انه ((النظام الذي تدخل فيه السلطات النقدية لتحديد مستوى سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى من خلال مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية)) (Beitone ، Dollo ، ١٩٩١) ، فالحرية التامة لحركة رأس المال – المفترضة مسبقاً – ينجم عنها تعادل سعر الفائدة المحلية مع الأجنبية ، أي ان التغيرات في سعر الفائدة المحلية مهما كانت صغيرة سوف تنجم عنها تحركات كبيرة لرأس المال من الدولة واليها ، مما يجعل منحنى ميزان المدفوعات أفقياً .حيث يوضح الشكل (2) التوازن العام على وفق نموذج (IS-LM-BP) ،من خلال إيضاح العلاقة بين سعر الفائدة والدخل الحقيقي، ويتكون من ثلاثة منحنيات :-

- منحنى IS : الذي يوضح جميع التوليفات من سعر الفائدة والدخل الحقيقي التي تمثل التوازن في سوق السلع والخدمات .

-منحنى LM : ويوضـــــح التوليفات التـــــــــي تحقـــــق التوازن بيـن الدخل الحقيقي وسعر الفائدة في سوق النقد .

-منحنى BP : ويوضح جميع التوليفات من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة التي تجعل ميزان المدفوعـــــات متوازناً ، أي التي تجعل مجموع رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال مساوياً للصفر ، وبالتالي فإن رصيد حساب التسويات الرسمية سيكون صفراً بالضرورة .

وتوضح النقطة (Eo) في الشكل (2) حالة التوازن العام (الداخلي والخارجي) ،والتي عندها تتقاطع المنحنيات الثلاثة (IS-LM-BP) ،فعند زيادة الإنفاق الحكومي (سياسة مالية توسعية) فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمين أي التحرك من نقطة التوازن (Eo) إلى النقطة (C) التي تقع اعلى منحنى ميزان المدفوعات ، والتي عندها يرتفع سعر الفائدة التوازني (المحلي) من (r_0) إلى (r_1) والذي يترتب عليه دخول تدفقات كبيرة لرأس المال إلى داخل الدولة ، التي ينجم عنها فائض في ميزان المدفوعات وبإفتراض عدم إجراء التعقيم من قبل البنك المركزي فإن الزيادة من الاحتياطيات من النقد الأجنبي تؤدي إلى زيادة كمية النقود في التداول أي زيادة الرصيد النقدي وانتقال منحنى (LM) إلى جهة اليمين من LM0 إلى LM1 ، إذ ينتج وضع توازني جديد بين المنحنيين (IS-LM) عند النقطة (E_1) على منحنى (BP) ، وعندها يزداد الدخل القومي من (y_0) إلى (y_1)، أي ان التوسع في الإنفاق الحكومي (عجز الميزانية) قد حقق اقصى مستوى ممكن من الدخل القومي ،والنتيجة فإنه في ظل أسعار الصرف الثابتة وحرية تامة لحركة رأس المال فإن عجز الميزانية يؤدي إلى تحفيز الإقتصاد القومي ، من دون إحداث اثر للمزاحمة أو التأثير في صافي الصادرات ، وبالتالي لا يوجد أثر لعجز الميزانية في الحساب الجاري .

شكل (١) اثر علاقة الزيادة في الإنفاق الحكومي (عجز الميزانية) في ميزان المدفوعات في ظل أسعار الصرف الثابتة

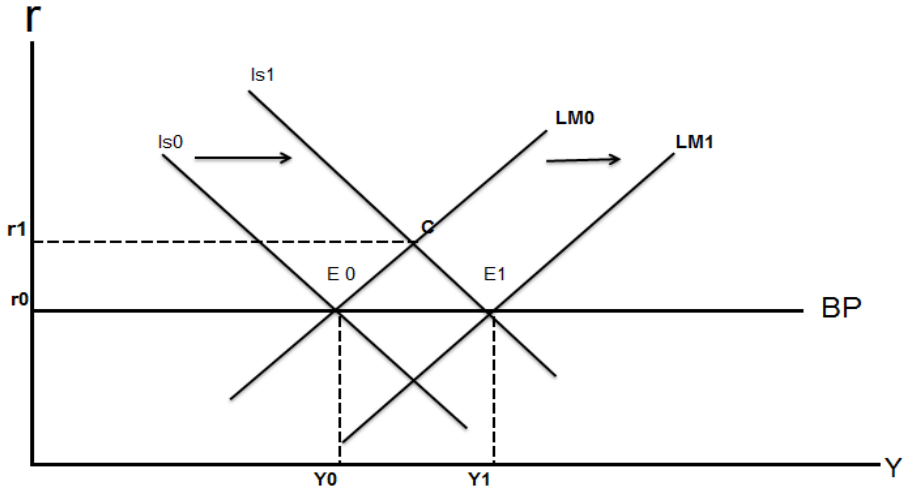

المصدر: هالوود ، سي بول و ماكدونالد ، رونالد . (٢٠٠٧) . النقود والتمويل الدولي ، (محمود حسن حسني). الرياض المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

ثانياً/ العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في ظل أسعار الصرف المعومة :-

يعرف سعر الصرف المعوم بأنه "ذلك السعر الذي يتحدد عن طريق قوى العرض والطلب فقط " (الوزني والرفاعي ، ٢٠٠٩ ، ٣٦٩).

عندما يتبنى البنك المركزي أسعاراً معومة للصرف الأجنبي ، فانه بذلك قد خفف عن نفسه عبء التدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال بيع وشراء الأصول المالية المقومة بالعملة الأجنبية ، والتي إذا ما فشل في تحقيقها فإنه سوف يفقد قدرته على التحكم في كمية النقد في التداول ، أي ان اختيار أسعار صرف معومة يزيد من قدرة السياسة النقدية على التأثير في الأداء الإقتصادي للدولة . (دانيالز و فانهوز ،٢٠١٢ ، ٥٠١) .

حيث يوضح الشكل (3) ،إنه في ظل سعر الصرف المعوم فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي (عجز الميزانية العامة) تعمل على انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين من IS_0 إلى IS_1 ، أي الانتقال إلى التوازن الجديدة(D) والتي تقع اعلى منحنى (BP)، والتي عندها يرتفع الدخل القومي من (Y_0) إلى (Y_1)، ويرتفع سعر الفائدة من (r_0) إلى (r_1)مما يؤدي إلى دخول تدفقات مالية كبيرة إلى داخل الدولة ، أي مبدئياً حدوث فائض في ميزان المدفوعات ، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ، ويؤدي هذا الارتفاع في قيمة العملة إلى زيادة الاستيرادات وإنخفاض الصادرات ، وان الانخفاض الصافي على طلـــب السلع والخدمات المحليـــة يؤدي إلى عودة منحنى (IS) إلى وضعه الأصلي عند نقطة التوازن (Eo) ، أي انه في ظل سعر الصرف المرن فان الزيادة في الإنفاق الحكومي ليس لها اثر إيجابي في الدخل القومي ، بل ان كامل الأثر يتمثل في المزاحمة وكذلك الأثر في صافي الصادرات، وبالتالي على الحساب الجاري . والنتيجة انه في ظل أسعار الصرف المعومة فإن هناك علاقة سببية تنتقل من عجز الميزانية العامة باتجاه الحساب الجاري ، بعكس أسعار الصرف الثابتة التي تنعدم عندها العلاقة .

شكل رقم (2) أثر علاقة الزيادة في الإنفاق الحكومي (عجز الميزانية) على ميزان المدفوعات في ظل أسعار الصرف المرنة .

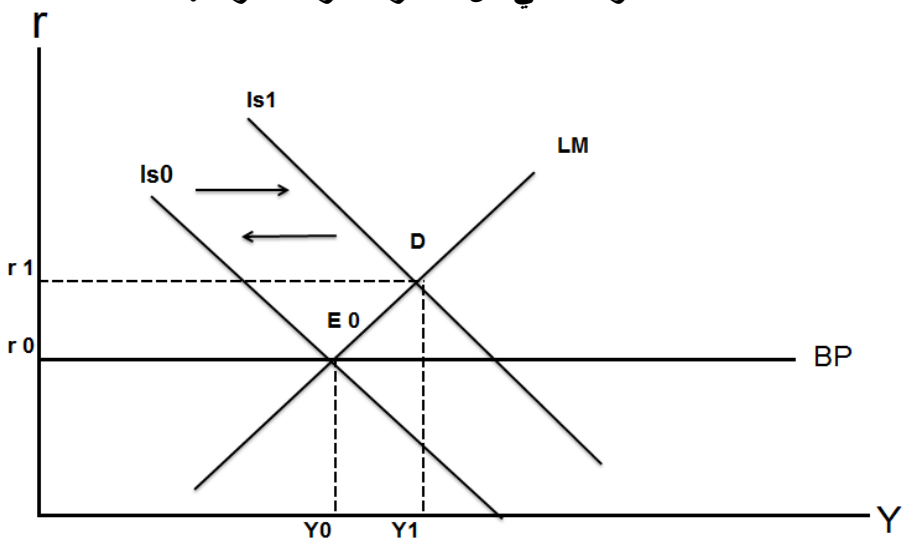

المصدر : دانيالز ، جوزيـــــف و فانهوز ، ديفيد . (٢٠١٢) . إقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، (د. محمود حسن حسني) . الرياض- المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنشر

المطلب الرابع / العلاقة بين عجز الميزانية العامة والحساب الجاري في الإقتصاد النفطي :-

تتصف الإقتصادات النفطية عن غيرها من الإقتصادات الأخرى بخصائص محددة تجعل من العلاقة بين عجز الميزانية العامة والحساب الجاري تأخذ شكلاً مختلفاً ، وذلك لإعتماد هذه الدول في تمويل موازناتها وبشكل أساسي على إيرادات النفط هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الصادرات النفطية تشكل النسبة الأكبر من الميزان التجاري لهذه الدول ، لذلك فإن التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق العالمية – والتي تعد متغيراً خارجياً بالنسبة للدول المصدرة للنفط الخام – تنعكس وبشكل مباشر على الموازنات العامة لهذه الدول ، اذ يعد النفط الخام اكثر السلع تقلباً من حيث السعر في الأسواق العالمية ، لأسباب عدّة أهمها : حجم الاحتياطي النفطي ، وإنتاج النفط غير التقليدي ، وكذلك انخفاض المرونة السعرية لعرض وطلب النفط الخام ، وعامل النمو الاقتصادي العالمي ، وكذلك سعر صرف الدولار الأمريكي مقابـــــل العملات الأخرى بوصف النفط يسعر عالمياً بالدولار ، وانتشار المضاربـــــــــة علـــــــى النفط الخام ، والمستويات الحالية للمخزون العالمي للنفط الخام ، وأسباب سياسيـــــــة تتعلق بأمـــــــــن الطاقة للدول المتقدمـــــــــــة ، وحتى عامل المناخ . (عبد الرضا ، ٢٠١١ ، ١٠٩).

وبناءً على ما تقدم فإن العلاقة بين عجز الميزانية العامة والحساب الجاري لا يمكن تفسيرها بناءً على فرضية المكافئ الريكاردي- كما اسلفنا - نظراً لعدم اعتماد هذه الدول على الضرائب في تمويل موازناتها العامة ، وكذلك فإن التفسير الكينزي بصيغته المعروفة والذي يحدد اتجاه العلاقة من عجز الميزانية باتجاه الحساب الجاري غير

ملائم لوضع هذه الدول للأسباب المذكورة سلفاً، ونظراً للخصوصية التي تتميز بها هذه الدول يتوقع ان تكون العلاقة بين العجزين على النحو التالي :-

أولاً– علاقة سببية تتجه من الميزانية العامة باتجاه الحساب الجاري:

ان توقع زيادة أسعار النفط وبالتالي الإيرادات الحكومية يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي (عجز الميزانية العامة) - والذي يعد من اهم مكونات الطلب المحلي – ويزداد تبعاً لذلك الدخل المحلي عبر آلية مضاعف الإنفاق الحكومي ، والارتفاع الحاصل في الدخل المحلي يعمل على زيادة الواردات من السلع والخدمات والتي تؤدي إلى حدوث عجزٍ في الحساب الجاري - بإفتراض ثبات الصادرات – ويحدث العكس عند تخفيض الإنفاق الحكومي ، أي ان التغيرات التي تحدث في الميزانية العامة تؤدي إلى تغيرات وبالاتجاه نفسه في الحساب الجاري ، وبالتالي فإن عجز الميزانية العامة يسبب عجزاً في الحساب الجاري .

ثانياً – علاقة سببية تتجه من الحساب الجاري إلى الميزانية العامة :

تعتمد إيرادات الدولة النفطية (T) وبشكل أساسي على صادرات النفط الخام (X) ، أي ان هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين المتغيرين ، لذا فإن الانخفاض في قيمة صادرات النفط الخام سواء لانخفاض كمية الصادرات - نتيجة للظروف المناخية أم لأسباب سياسية أم غيرها – أم لإنخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية ، ومع إفتراض ثبات حجم الواردات (M) ، مما يتسبب بحدوث عجز في الحساب الجاري أو زيادته في حال وجوده أو على أقل تقدير إختفاء الفائض في الحساب الجاري (X-M) ، وانخفاض قيمة الصادرات (عجز الحساب الجاري) تعني انخفاض إيرادات الدولة ، وبافتراض ثبات حجم الإنفاق الحكومي فإن انخفاض الإيرادات تعني عجزاً في الميزانية العامة للدولة ، ويحدث العكس عند زيادة قيمة الصادرات ، أي ان التغيرات في الحساب الجاري تؤدي إلى تغيرات في الميزانية العامة وبالاتجاه نفسه، وبالتالي فإن العجز في الحساب الجاري يسبب عجزاً في الميزانية العامة . (الكسواني ، ٢٠٠١ ، ١٥) .

والنتيجة فإنه من المتوقع ان تكون هناك علاقة سببية تبادلية وباتجاهين بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري ، فالحساب الجاري يؤثر في الميزانية العامة عبر متغير الصادرات النفطية ، في حين ان الميزانية العامة تؤثر في الحساب الجاري عبر متغير الإنفاق الحكومي .

المبحث الثاني : تحليل العجز المزدوج في العراق للمدة (1990 – 2015)

المطلب الأول : العجز المزدوج للمدة 1990 – 2002 :

اولاً – العجز المزدوج متضمناً الإيرادات النفطية :-

يمكن إيضاح العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات للمدة 1990 – 2002 من خلال بيانات العجزين الواردة في جدول (1) ، اذ يتضح تزامن العجزين لأغلب سنوات المدة محل الدراسة، حيث بلغ عجز الميزانية العامة (5759.8) مليون دينار عراقي سنة 1990، فيما سجل صافي ميزان المدفوعات فائضاً بمقدار (2789.8) للسنة نفسها، ثم إزداد عجز الميزانية العامة إلى (13269) سنة 1991 بسبب انخفاض حجم الإيرادات العامة نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية بعد فرض مجلس الأمن الدولي حظراً على صادرات النفط العراقية، وكذلك الحال بالنسبة لميزان المدفوعات ولنفس السبب فقد سجل عجزاً بقيمة (5658) ،ثم إزداد حجم العجز وبشكل كبير للميزانية العامة اذ أصبح حجم العجز (27836.1، 59956.9، 173783.3، 583797.3) للسنوات (1992، 1993، 1994) على التوالي، متزامناً مع عجز في ميزان المدفوعات للسنوات نفسها وبقيمة (24637.2، 87053.6 ، 624437.2) ، فيما أستمر العجز في الميزانية العامة للسنوات التالية اذ كانت قيمة العجز (583797.3) مليون دينار لسنة (1995) ،متزامنة مع عجز في ميزان المدفوعات للسنة نفسها وبقيمة (4738424.4) ، وقد إنخفضت قيمة العجز في الميزانية العامة للسنتين (1996،1997) إلى (364528، 195265) نتيجة لتطبيق مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمم المتحدة، وإزدياد صادرات النفط العراقية ، فيما حقق ميزان المدفوعات وللسبب المذكور أنفاً فائضاً بمقدار (11872، 1914359.4) ، أما بالنسبة للسنتين 1998، 1999 فقد ارتفع عجز الميزانية العامة إلى (400071 ،314487) على التوالي ، متزامناً مع زيادة في عجز ميزان المدفوعات للسنتين نفسها، اذ بلغ حجم العجز فيهما (175213206، 4666343.6) على التوالي ، فيما سجل ميزان المدفوعات فائضاً بمقدار (7705525) لسنة 2000 ، بعكس الميزانية العامة والتي أستمر العجز فيها، اذ أصبح حجم العجز لنفس السنة (365666) ،فيما تزامن العجزين للسنوات (2001، 2002)،اذ بلغ عجز ميزان المدفوعات (6266742.3 ،283214691.6) على التوالي، فيما أصبح العجز في الميزانية العامة (780481 ،948288) ،وبلغ المتوسط السنوي لعجز الميزانية العامة للمدة 1990- 2002 (325629.8) مليون دينار، فيما بلغ المجموع الكلي لعجز الميزانية العامة (4233188.4) مليون دينار، وبمعدل نمو مركب (48.08 %) للمدة نفسها، فيما كان المتوسط السنوي لعجز ميزان المدفوعات للمدة ذاتها (35776895.98) مليون دينار، فيما بلغ المجموع الكلي لعجز ميزان المدفوعات للمدة نفسها (465099647.7) مليون دينار عراقي .

جدول (1) العجز المزدوج في العراق للمدة (1990 – 2002).

السنة	عجز الميزانية	عجز ميزان المدفوعات	الوضع النهائي
1990	-5759.8	2789.8	-
1991	-13269	-5658	تزامن العجز
1992	-27836.1	-24637.2	تزامن العجز
1993	-59956.9	-87053.6	تزامن العجز
1994	-173783.3	-624437.2	تزامن العجز
1995	-583797.3	-4738424.4	تزامن العجز
1996	-364528	118872	-
1997	-195265	1914359.4	-
1998	-400071	-175213206	تزامن العجز
1999	-314487	-4666343.6	تزامن العجز
2000	-365666	7705525	-
2001	-780481	-6266742.3	تزامن العجز
2002	-948288	-283214691.6	تزامن العجز
المجموع	-4233188.4	-465099647.7	تزامن العجز
المتوسط	-325629.8769	-35776895.98	تزامن العجز

المصدر : ١ – بيانات الميزانية العامة مأخوذة من وزارة المالية ، دائرة الميزانية العامة ، قسم الإرشيف ، الحساب الختامي ، للسنوات ١٩٩٠ – ٢٠٠٢ .
٢ – بيانات ميزان المدفوعات مأخوذة من النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي عدد خاص ٢٠٠٣ .

ثانياً – العجز المزدوج بإستثناء الإيرادات النفطية : -

لإظهار القيمة الحقيقية للعجز المزدوج تم استبعاد قيمة الصادرات النفطية من كلا المتغيرين ، كما مبين في جدول (٢) والخاصة بعجزي الميزانية العامة وميزان المدفوعات العراقي (بعد إستثناء قيمة الصادرات النفطية) للمدة (1990 – 2002) ،

نلاحظ ارتفاعاً مطلقاً في قيمة العجز لنفس السنوات في كلٍ من الميزانية العامة وميزان المدفوعات ، اذ إرتفع حجم العجز في الميزانية العامة إلى (9869.8) مليون دينار عراقي سنة 1990 ، فيما تحول الفائض في ميزان المدفوعات للسنة نفسها إلى عجز بمقدار (1320.2) مليون دينار ، وبلغ العجز في الميزانية العامة سنة 1991 (15234) مليون دينار متزامناً مع عجز بمقدار (7623) مليون دينار في ميزان المدفوعات للسنة نفسها .

جدول(٢) العجز المزدوج في العراق بعد إستثناء الإيرادات النفطية للمدة (1990– 2002)

السنة	عجز ميزان المدفوعات ID	عجز الميزانية العامة ID	الوضع النهائي
1990	**-1320.2**	**-9869.8**	**تزامن العجز**
1991	**-7623**	**-15234**	**تزامن العجز**
1992	**-26828.13**	**-30027.1**	**تزامن العجز**
1993	**-89922.58**	**-62825.9**	**تزامن العجز**
1994	**-629415.66**	**-178764.3**	**تزامن العجز**
1995	**-4765610.16**	**-610992.3**	**تزامن العجز**
1996	**61167.6**	**-422233**	-
1997	**1714479.92**	**-395155**	-
1998	**233879.4**	**-569094**	-
1999	**-4900991.88**	**-549136**	**تزامن العجز**
2000	**7247381.6**	**-823823**	-
2001	**-6846889.05**	**-1360641.7**	**تزامن العجز**
2002	**-6609787.07**	**-1968310**	**تزامن العجز**

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد علي بيانات الجدول (٢) .

فيما أستمر التزامن لعجزي الميزانية العامة وميزان المدفوعات للسنوات اللاحقة، اذ بلغ العجز في الميزانية العامة (30027.1 ، 62825.9 ، 178764.3 ، 610992.3) مليون دينار للسنوات 1992، 1993، 1994، 1995، فيما بلغ العجز في

ميزان المدفوعات للسنوات نفسها (26828.13 ،89922.58، 4765610.16،629415.66) مليون دينار، فيما إنخفض حجم الفائض في ميزان المدفوعات للسنوات (1996، 1997، 1998، 2000) إلى (61167.6، 1714479.9، 233879.4 ، 7247381.6) مليون دينار على الترتيب، أما سنة 1999 فقد سجلت عجزاً بمقدار (4900991.88) مليون دينار ، في حين بلغ العجز في الميزانية العامة (422233 ، 395155 ، 569094 ، 549136 ، 823823) للسنوات 1996،1997، 1998، 1999، 2000 ،على التوالي ،فيما تزامن العجزان للسنتين 2001، 2002 ،اذ بلغ عجز الميزانية العامة (1360641.7 ،1968310) مليون دينار على التوالي ،فيما بلغ العجز في ميزان المدفوعات (8545889.05،6609787.07) مليون دينار على التوالي .

المطلب الثاني : العجز المزدوج في العراق للمدة (2003 – 2015) :

اولاً – العجز المزدوج متضمناً الإيرادات النفطية :-

يظهر جدول (٣) عجزي الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات للمدة 2003 – 2015 ، ان ميزان المدفوعات قد سجلت فائضاً لأغلب سنوات المدة المذكورة انفاً ، بإستثناء السنوات 2003 ، 2005 ، 2006 ، 2015 ، اذ كانت قيمة العجز فيها (1760625.6، 865534.8، 6454.8، 17046988) مليون دينار على الترتيب، فيما سجلت الموازنة العامة عجزاً للسنتين (2009 ، 2013) فقط ،إذ بلغ حجم العجز فيهما (346195،5287481) مليون دينار على الترتيب، فيما سجلت فائضاً لجميع سنوات المدة (2003 – 2015) ونتج هذا الفائض عن زيادة واضحة لحجم الإيرادات النفطية الناتج عن الأسباب التالية:-

1 – ضعف نسب التنفيذ المالي لبنود الميزانية العامة : إذ يتضح من متابعة بيانات الاعتمادات المنقحة والمصروفات الفعلية للموازنة العامة والواردة في الملحق (١) ان هناك عجزاً في تنفيذ بنود الميزانية العامة حيث بلغت نسب التنفيذ (53.8 % ، 94.3% ، 85.6 %، 73.6 %، 73.2% ، 73.3 %، 79.6% ، 80.8 %، 74.8% ، 77.3% ، 75.6 %) للسنوات (2003 – 2013) ، وإنخفضت نسبة التنفيذ المالي لسنة 2015 إلى (58.9 %) ، { فيما لم تتوافر بيانات عن سنة 2014 } ، وهو ما يؤشر على حجم الخلل في كفاءة القطاع العام في العراق، مما يستدعي إعادة النظر في الطرائق الإدارية والفنية والرقابية في تنفيذ المشروعات التنموية في العراق .

2 – إرتفاع حجم إنتاج النفط الخام وبالتالي ارتفاع حجم الصادرات النفطية تبعاً لذلك **:** إذ يتضح من البيانات الخاصة بإنتاج وتصدير النفط الخام الواردة في الملحق (٢) ان انتاج النفط الخام في العراق قد ازداد بشكل ملحوظ خلال المدة (2003 – 2015) ، اذ زاد حجم الإنتاج النفطي من (1.321) الف برميل / يومياً إلى (2.015) الف برميل /

يومياً وبمعدل نمو سنوي يزيد على 65 %، ثم توالت الزيادات في الإنتاج للسنوات التالية بإستثناء السنتين 2005 – 2006 واللتين تعرضت فيهما المنشآت النفطية إلى التخريب بسبب العمليات الإرهابية اذ كانت كميات النفط الخام المنتجة فيهما 1.830 ، 1.932) الف برميل / يومياً على التوالي ، ثم عاود انتاج النفط الخام الارتفاع في السنوات اللاحقة ،اذ كانت كميات النفط المنتجة (2.089 ،2.341 ، 2.442 ،2.401 ،2.665) الف برميل / يومياً ، للسنوات (2007، 2008، 2009 ،2010،2011) على التوالي ، ثم أستمرت بالارتفاع إلى ان وصلت كميات النفط المنتجة إلى أعلى قيمة لها (3.924) الف برميل / يومياً سنة 2015 .

أما بالنسبة للصادرات النفطية فقد ارتفعت هي الأخرى وبشكل ملحوظ خلال المدة (2003 – 2015) ، اذ ازدادت من (0.389) الف برميل / يومياً سنة 2003 إلى (1.450) الف برميل / يوم سنة 2004 ، واستمرت الزيادة للسنوات التالية اذ كانت صادرات النفط الخام العراقية (1.472 ، 1.467 ، 1.643 ، 1.855، 2.032) الف برميل / يومياً ، للسنوات (2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009) على الترتيب ، وتوالت الزيادة في تصدير النفط الخام حتى وصلت إلى أعلى حجم للصادرات (3.109) مليون برميل / يومياً سنة 2015 .

3 – إرتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية : عند متابعة البيانات الواردة في الملحق (٢) نلاحظ ان أسعار النفط الخام قد ارتفعت في الأسواق العالمية بل قد وصلت إلى أرقام قياسية لم تشهدها أسواق النفط العالمية من قبل ، اذ ازدادت من (26.6) دولاراً أمريكياً/ البرميل سنة 2003 إلى (34.5) دولار أمريكي / البرميل، واستمرت الزيادة في أسعار النفط الخام للسنوات التالية اذ أصبحت (48.2 ، 57.9 ، 66.3 ، 91.7) دولاراً أمريكياً / البرميل للسنوات (2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008) على الترتيب ، باستثناء السنوات (2009 ، 2015) التي انخفضت فيها أسعار النفط الخام إلى (66.3 ، 47.8) دولاراً أمريكياً /البرميل ، ثم استمرت الزيادة في الأسعار إذ وصل أعلى سعر للنفط الخام(107.9) دولار/ البرميل سنة 2012 ،حيث نلاحظ تزامن الفائض في الميزانية العامة وميزان المدفوعات للسنوات (2004 ، 2007، 2008، 2010، 2011، 2012، 2014) ان تزامن الفائض يؤكد حالة الترابط بين وضعي ميزان المدفوعات والميزانية العامة ، اذ يتأثر كلٌ منهما بحجم الإيرادات النفطية ، بل تعد الإيرادات النفطية المحدد الأساسي لكليهما .

جدول (٣) العجز المزدوج في العراق للمدة 2003 – 2015

السنة	عجز ميزان	عجز الميزانية	الوضع النهائي
2003	-1760625.6	11083566	-
2004	3537183.2	1467422	تزامن فائض
2005	-865534.8	9604598	-
2006	-6454.8	11561085	-
2007	5172357	15656501	تزامن فائض
2008	13357543.8	13363844	تزامن فائض
2009	9658935	-346195	-
2010	10183797	44022	تزامن فائض
2011	4166955	25231422	تزامن فائض
2012	4801471.4	14677648	-
2013	19946762	-5287481	-
2014	10647212.4	21830600	تزامن فائض
2015	-17046988	14557688	-

المصدر :- ١- بيانات ميزان المدفوعات مأخوذة من التقرير الإقتصادي السنوي للبنك المركزي للسنوات (٢٠٠٣ – ٢٠١٥) .
٢ – بيانات الميزانية العامة مأخوذة من وزارة المالية العراقية ، قسم الإرشيف ، الحسابات الختامية للسنوات (٢٠٠٣ ٢٠١٥) .

ثانياً – العجز المزدوج بإستثناء الإيرادات النفطية :-

عند استقراء البيانات الخاصة بعجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات (بعد إستثناء قيمة الإيرادات النفطية) للمدة (2003 – 2015) الموضحة في جدول(٤)، نلاحظ تزامن العجز في كلٌ من ميزان المدفوعات والميزانية العامة ولجميع سنوات المدة محل الدراسة، اذ بلغ عجز الميزانية العامة (4676830 -) مليون دينار سنة 203، متزامناً مع عجز في

ميزان المدفوعات بقيمة (17521011.84 -) مليون دينار للسنة نفسها، وأستمر العجزان بالارتفاع والتزامن للسنوات اللاحقة اذ بلغ حجم العجز في الميزانية العامة (- 31157686، 29849352 -، 35346958 -، 37507143 -، 64252681 -) مليون دينار للسنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، على التوالي، فيما بلغ حجم العجز في الميزان التجاري وللسنوات نفسها (40319481.41-،29087926.66-، 46914497.8، 47991287.85 -،64258976.55-) مليون دينار على التوالي ، أما سنة 2009 فقد إنخفض حجم العجز فيها للميزانية العامة وميزان المدفوعات على حد سواء بسبب الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، اذ بلغ حجم الميزانية العامة فيها (52098544 -) مليون دينار، فيما بلغت قيمة العجز في ميزان المدفوعات للسنة نفسها (42093405.9-) مليون دينار، فيما أستمر الارتفاع وكذلك التزامن للعجزين للسنوات المتبقية، اذ بلغت قيمة العجز في ميزان المدفوعات(56739536.1-، 98258550،112469573.3-،91161179.78-،86425182.36- ، 68359609.5) مليون دينار ، للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، على التوالي، فيما بلغ حجم العجز في الميزانية العامة وللسنوات نفسها (- 66879315، 77221388 -، 102593396 -،116395420-،75241800-، 55239884) مليون دينار عراقي.

ومما تقدم يتضح ان الصادرات النفطية التي هي متغير خارجي لا يمكن التحكم به في العراق ، هي المتغير المتحكم بالوضع العام للميزانية العامة وميزان المدفوعات على حد سواء ، إذ ان التغير في حجم وقيمة هذه الصادرات يؤثر وبشكل مباشر في وضع ميزان المدفوعات من خلال اثره في صافي الحساب الجاري ، أما الأثر في الميزانية العامة فينتج عن اثر الإيرادات النفطية - التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة وبالتالي فهي المحدد الرئيس للنفقات العامة .

جدول (٤) العجز المزدوج في العراق بعد إستثناء الصادرات النفطية للمدة (2003 – 2015)

السنة	عجز ميزان المدفوعات	عجز الميزانية العامة	الوضع النهائي

2003	-17521011.84	-4676830	**تزامن عجز**
2004	-29087926.66	-31157686	**تزامن عجز**
2005	-40319481.41	-29849352	**تزامن عجز**
2006	-46914497.8	-35346958	**تزامن عجز**
2007	-47991287.85	-37507143	**تزامن عجز**
2008	-64258976.55	-64252681	**تزامن عجز**
2009	-42093405.9	-52098544	**تزامن عجز**
2010	-56739536.1	-66879315	**تزامن عجز**
2011	-98285850	-77221388	**تزامن عجز**
2012	-112469573.3	-102593396	**تزامن عجز**
2013	-91161179.78	-116395420	**تزامن عجز**
2014	-86425182.36	-75241800	**تزامن عجز**
2015	-68359609.5	-55239884	تزامن عجز

المصدر :الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣) .

المبحث الثالث / قياس العلاقة بين العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات :-

تمهيد :-

عنـــــــــد متابعـــــــــــة البيانات الخاصة بعجز الميزانية العامة (BD) والعجز في ميزان المدفوعات العراقي (BPD) للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) نجد ان هناك تزامناً في حركة كلا المتغيرين، بتأثير متغير الإيرادات النفطية فيهما، والذي من الممكن تحديده من خلال معامل الارتباط الذاتي، إلا انه لا يعطي دليلاً واضحاً على وجود العلاقة السببية بين المتغيرين فضلاً عن اتجاهها ، والمشكلة الأخرى تتمثل في انه قد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها نتيجة لتزامن تحركاتها عبر الزمن فقط ، مما يؤدي إلى وجود مشكلة الانحدار الزائف، لذا فقد اتجه الباحث إلى اختبار إستقرارية

السلاسل الزمنية من خلال الرسم البياني والارتباط الذاتي، وكذلك اختبارات جذر الوحدة ، وللكشف عن العلاقة طويلة الأجل فقد استخدم الباحث التكامل المشترك باختبار جوهانسون اولاً ثم بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية ثانياً ، وأخيراً استخدم الباحث اختبار كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين .

المطلب الأول: توصيف وبناء النموذج القياسي :-

تعد مرحلة توصيف النموذج القياسي من اهم مراحل إعداد الدراسة القياسية، اذ على الباحث ان يحدد وبشكل دقيق المتغيرات ذات الصلة بالظاهرة المدروسة، مستنداً في ذلك إلى النظرية الإقتصادية بالدرجة الأساسية، وعلى المعلومات المتاحة حول الظاهرة المدروسة التي يستفيدها من البحوث والدراسات السابقة لدراسته ، كما للقناعات الشخصية المسبقة للباحث دورً في ذلك، (التميمي ، والسالم ، 2018 ، 192) ، وفي سعي الباحث لإختباروقياس أثر الإيرادات النفطية في تحديد طبيعة العلاقة الديناميكية بين العجز في الميزانية العامة والعجز في ميزان المدفوعات في الإقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)، وفي ضوء ما بيّن الجانب التحليلي من الدراسة اعتمد الباحث في بناء النموذج القياسي المتغيرات الإقتصادية التالية :-

1- متغير الإيرادات النفطية (Oil revenues):- ويعبر عن الإيرادات الناتجة عن بيع النفط الخام العراقي ، وتتحدد بكميات النفط الخام المصدرة مضروبة في سعر النفط الخام في السوق العالمية ، وتعد الإيرادات النفطية متغيراً خارجياً تتحدد قيمته خارج النموذج القياسي ، ويرمز له اختصاراً OilTR .

2- متغير سعر الصرف (Exchange) :- ويمثل سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، ويعرف بأنه : عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة نقدية واحدة من العملة الأجنبية ، ويرمز له اختصاراً (exch) ، ويعد متغيراً خارجياً تحدد قيمته خارج النموذج القياسي .

3 - العجز في ميزان المدفوعات (Balance of payments deficit) :- ويعبر عن الحالة التي يكون فيها مجموع مدفوعات العراق للعالم الخارجي اكبر من متحصلاته ، أو بتعبير اكثر دقة ان مجموع العمليات المستقلة المدينة أكبر من مجموع العمليات المستقلة الدائنة في ميزان المدفوعات العراقي ، ويرمز له اختصاراً (BPD).

4- عجز الميزانية (budget deficit) :- وهي الحالة التي تعجز الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة ،ويمثل العجز الفرق بين النفقات والإيرادات العامة، ويرمز له اختصاراً BD .

المطلب الثاني: بناء النموذج القياسي :-

وفي سعي الباحث لبناء النموذج القياسي لاختبار طبيعة أثر الإيرادات النفطية في العجز المزدوج في الإقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2015)، إعتمد الباحث في دراسته من الناحية الإحصائية على البرنامج الإحصائي (Eviews 9) لإستخراج القيم الإحصائية للنموذج القياسي ،مستنداً على النظرية الإقتصادية وترجمتها في قالب رياضي وذلك لبناء الدالة وتحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي ككل ،وكما يلي : -

$$BPD = f(BD, exch, OilTR) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1$$

اذ تشير الدالة رقم (1) إلى ان العجز في ميزان المدفوعات دالة في كل من العجز في الميزانية العامة ، وسعر صرف الدينار العراقي ، والإيرادات النفطية .

$$BD = f(BPD, exch, OilTR) \dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

فيما تشير الدالة رقم (2) إلى ان العجز في الميزانية العامة دالة في كل من العجز في ميزان المدفوعات، وسعر صرف الدينار العراقي، والإيرادات النفطية .

وبناءً على الدوال المذكورة انفاً ، فقد حدد الباحث شكل النموذج القياسي بالمعادلتين التاليتين : -

$$BPD = \alpha_1 + \beta_{1i}\sum_{t=i}^{p} BPD_{t-i} + \delta_{1i}\sum_{t=i}^{q} BD_{t-i} + \gamma_{1i}\sum_{t=i}^{r} OilTR_{t-i} + d_{1i}\sum_{t=i}^{n} exch_{t-i} + \varepsilon_{t-1}$$

$$BD = \alpha_2 + \delta_{2i}\sum_{t=i}^{q} BD_{t-i} + \beta_{2i}\sum_{t=i}^{p} BPD_{t-i} + \gamma_{2i}\sum_{t=i}^{r} OilTR_{t-i} + d_{2i}\sum_{t=i}^{n} exch_{t-i} + \epsilon_t$$

المطلب الثالث/ تحليل نتائج النموذج القياسي :

أولاً - نتائج إختبار الإستقرارية للنموذج القياسي :-

1- نتائج اختبار الإستقرارية من خلال الرسم البياني :-

تظهر نتائج رسم الانتشار للسلاسل الزمنية عند المستوى I(0) في الشكل (٣) ان متغيرات (الإيرادات النفطية ، وعجز الميزانية العامة، وعجز ميزان المدفوعات) مستقرة عند المستوى للمدة (1990 – 2002) ،بإستثناء سعر صرف الدينار العراقي الذي اخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن، مما يعطي مؤشراً على عدم إستقراريته، أما عند المدة 2003-2015 فيتضح ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فقد عانت جميعها من التذبذب مع الزمن.

شكل(٣) رسم الانتشار للسلاسل الزمنية للمتغيرات الإقتصادية قيد الدراسة بالمستوى

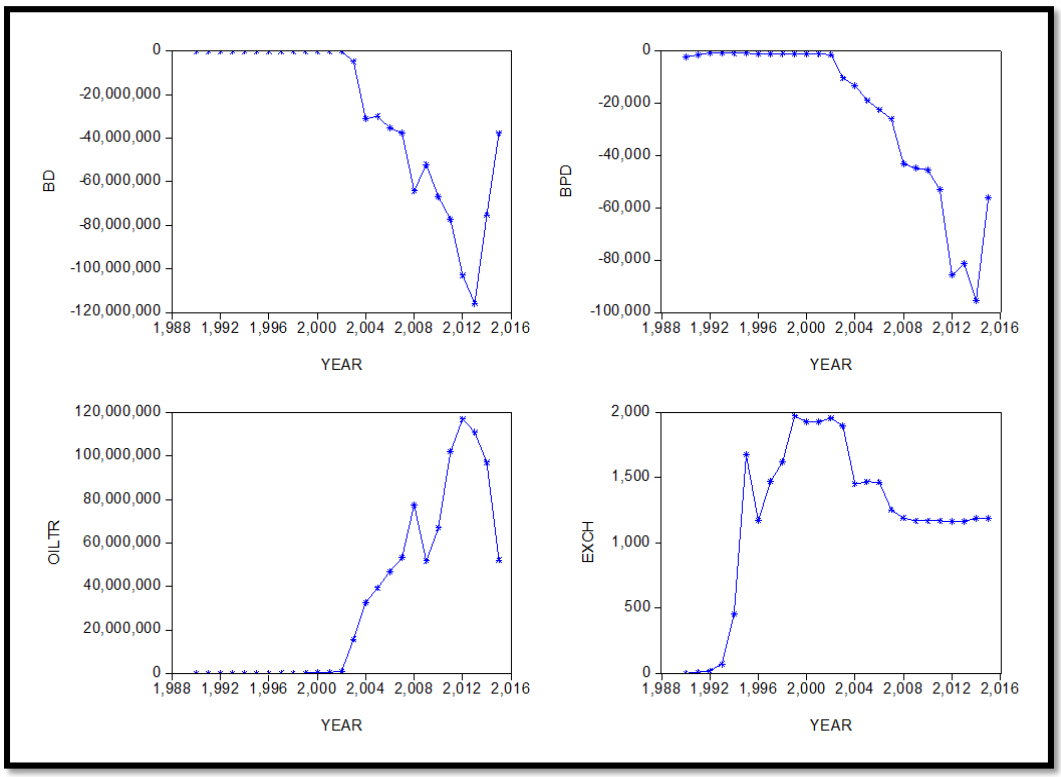

.I(0)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9.

– نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال دالة الارتباط الذاتي (Correlogram) :-

توضح نتائج دالة الارتباط الذاتي من خلال الرسم البياني رقم (٤) لجميع المتغيرات الإقتصادية للمدة 1990 – 2015 ،وعند المستوى (0) I، وبما ان دالة الارتباط الذاتي (ACF) تستمر بالتناقص تدريجيا مما يعطي مؤشرا ان جميع المتغيرات غير مستقرة ، فضلا عن ان دالة الارتباط الذاتي الجزئي PACF تعطي ذات الاتجاه اذ ان هناك بعض القيم تقع خارج حدود الثقة لجميع المتغيرات وكما موضح عند مقارنة قيمة إحصاءة بوكس برايس المعنوية لكافة مدد الإبطاء ولكل المتغيرات وهذا

يعـزز رفـض فرضـية العـــــــــــــدم التـي تـنص علـى (إسـتقرارية السلسـلة) ، والقبـــــول بالفرضية البديلة (عدم الإستقرارية) أي ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (0) I .

شكل(٤) يوضح الرسم البياني لدالة الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج عند المستوى I(0)

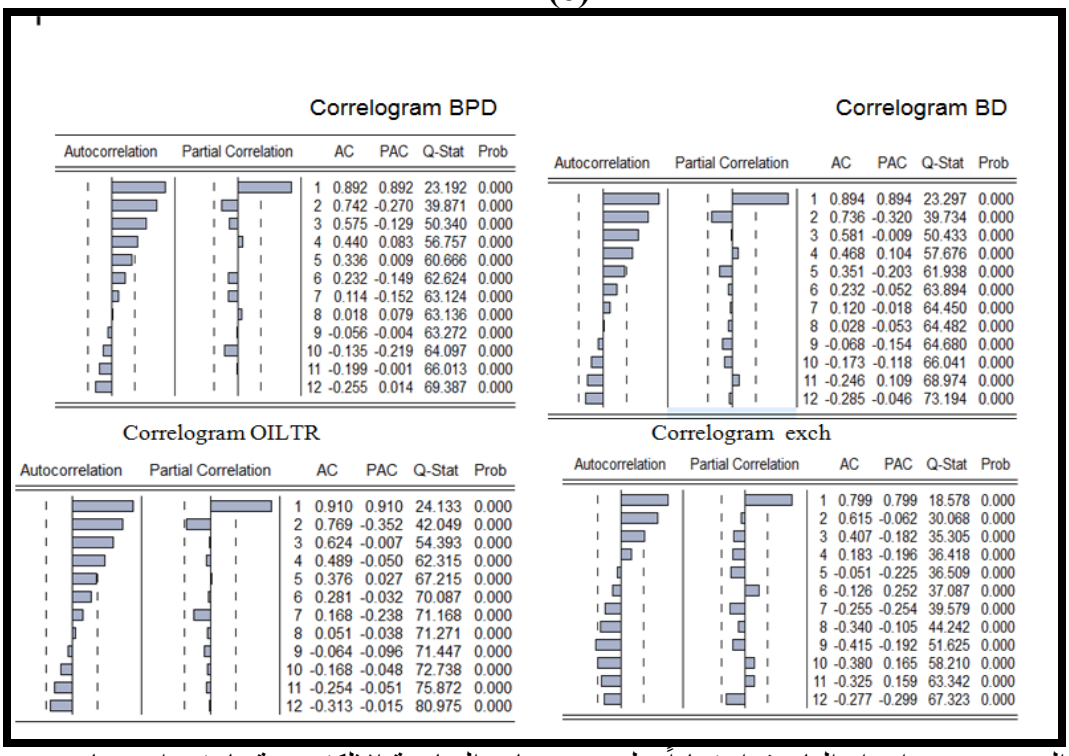

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9 .

يوضح الشكل (٥) دالة الارتباط الذاتي ACF اذ أصبحت جميع المتغيرات مستقرة بعد اخذ الفرق الأول لها، ولتأكيد النتائج سوف نعتمد الاختبارات الإحصائية للابتعاد عن الحكم الشخصي للباحث والذي يعد حكماً غير موضوعي لحدٍ ما .

شكل (٥) رسم دالة الارتباط الذاتي(Correlogram) لمتغيرات النموذج عند مستوى الفرق الأول (1) I

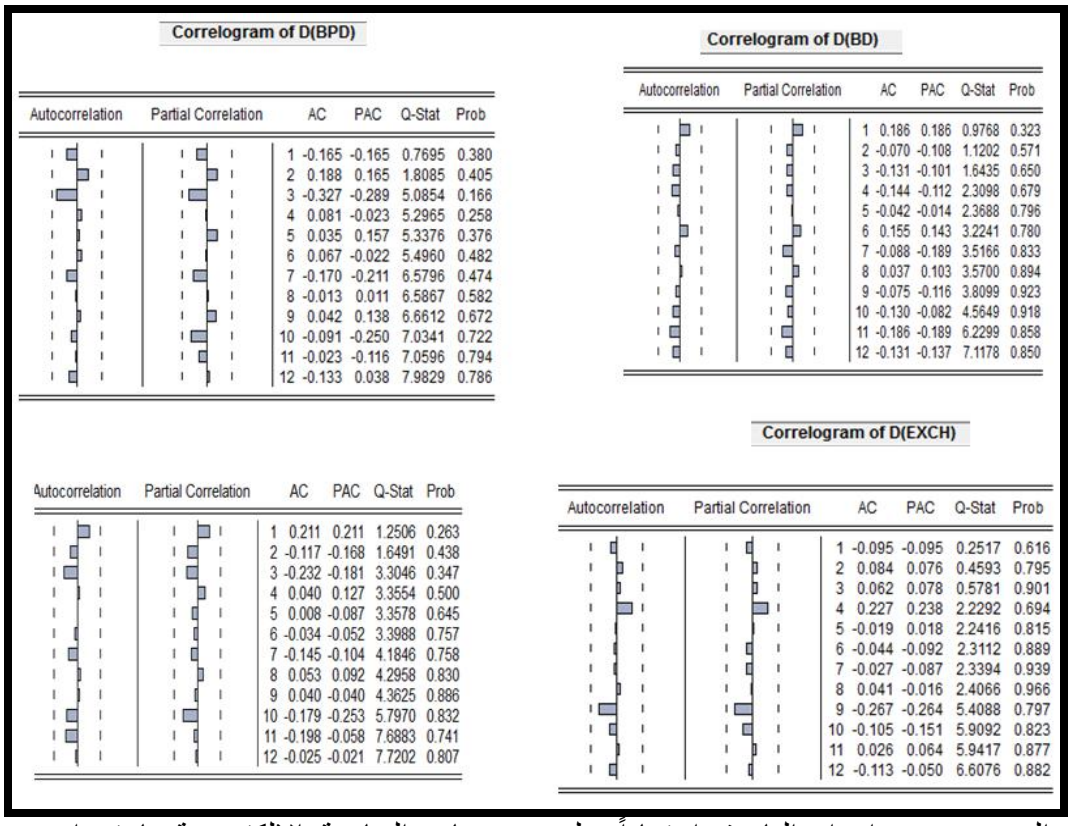

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9

3- نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذور الوحدة :-

نأخذ إستقرارية المتغيرات على وفق اختبار جذور الوحدة على وفق اختبار دكي فوللر الموسع بأكثر من صيغة كما مبينة في الجدول (٥)

جدول (٥) اختبار دكي فولر الموسع ADF للمدة 1990-2015

المتغير	بدون مقطع صادي وبدون اتجاه زمني	بوجود مقطع صادي واتجاه زمني	بوجود مقطع صادي وبدون اتجاه زمني
BD	-0.632	-2.368	١,١٨٩-
BPD	٠,٧٠٦-	1.089	**-0.378**

OilTR	-0.388	-2.189	١,٠٥١-
Exch	-0.547	-2.274	**-2.983**
1% level	-2.686	-4.394	**-3.724**
5% level	-1.959	-3.612	**-2.986**
10% level	-1.607	-3.243	**-2.632**

*)مستوى معنوية ١%، (**) مستوى معنوية ٥%، (***) مستوى معنوية ١٠%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9.

ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى I(٠) قيد الدراسة فالقيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية ل (τ) ويمكن ان تستقر بعد اخذ فرقها الأول أو الثاني .

جدول (٦) اختبار دكي فولر الموسع عند المستوى(١) I (ADF) للمدة 1990-2015

المتغير	بدون مقطع واتجاه زمني	مقطع واتجاه زمني	مقطع
BD	-3.028 * ** ***	-2.805	**-2.931*** **
BPD	1.057	-6.427*	**0.698**
OilTR	-2.689**	-2.369	**-2.58**
Exch	-1.506	-2.005	**-1.456**
1% level	-2.665	-4.394	**-3.7** ٣٨
5% level	-1.955	-3.612	**-2.992**
10% level	-1.609	-3.243	**-2.636**

(*)مستوى معنوية 1%، (**) مستوى معنوية 5%، (***) مستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9 .

ان اختبار الجذور للفرق الأول على وفق اختبار دكي فوللر وضح ان متغيرات عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات والإيرادات النفطية جميعها قد استقرت بعد اخذ الفرق الأول لها ، بإستثناء سعر الصرف فانه لم يستقر بعد الفرق الأول وحسب النماذج المبينة في جدول (٦) وهذا يعني أنها ذات تكامل عند مستوى الفرق الأول ما عدا متغير سعر الصرف فيستقر عند مستوى الفرق الثاني، وان اخذ الفروق سيسبب ضياع للمشاهدات مهمة فضلاً عن قد يؤدي هذا الإجراء إلى فقدان خصائص المدى الطويل كما ان التقديرات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية متحيزة وغير متسقة لذا

سيتم تبني اعتماد اختبار جوهانسن للسلاسل غير المستقرة لتحقق شرط ان درجة تكامل المتغير التابع اقل من درجة أي متغير مستقل في النموذج وتقدير بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية.

٤ـ التكامل المشترك :ـ

أـ مدد الإبطاء :

حددت مدد الإبطاء للمتغيرات باستخدام نموذج VARلاختيار اقل قيمة لمعيار Akaike (AIC) واقل قيمة لمعيار شوارزSchwarz (SC) و مدة الإبطاء الأقل حسب المعايير وعلى وفق نموذج VAR فإن أقل قيمة للمعايير عند الإبطاء (٣) للنموذج كما مبين في جدول (٧) ستعتمد في اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية لاختلاف درجة التكامل بين المتغيرات.

جدول (٧) نتائج نموذجVAR لاختيار مدد الإبطاء للنموذج

Lags	loglik	AIC	BIC	HQC
1	-1167.47	104.5622	106.2902	104.9968
2	-1109.14	101.664	104.6261	102.409
3	-939.03	89.046125 *	93.242517 *	90.101506 *

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9 .

بـ تحليل التكامل المشترك: نحدد النموذج الملائم وقد تم اختيار النموذج الذي يتكون من مقطع والزمن وذلك لأغراض التحليل الديناميكي ، وبما ان عدد المتغيرات ثلاثة فانه من المحتمل وجود اثنين من المتجهات التكامل بين المتغيرات وهو ما يوضحه الجدولان (٨) و(٩)

جدول (٨) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (الأثر والقيمة العظمى بدون إتجاه زمني) للمدة (1990-2015)

Hypothesized	اختبار الأثر Trace Statistic	Critical Value 0.05	اختبار اعظم قيمة Max-Eigen	Critical Value 0.05
لا شيء*	310.5618	47.85613	212.261	27.58434

	5			
على الأغلب* 1	98.30029	29.79707	64.4776	21.13162
على الأغلب* 2	33.82268	15.49471	21.10613	14.2646
على الأغلب* 3	12.71655	3.841466	12.71655	3.841466

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9 .

جدول (٩) نتائج اختبار جوهانسن لتكامل المشترك الأثر والقيمة العظمى باتجاه زمني للمدة(1990-201)

Hypothesized	اختبار الأثرTrace Statistic	0.05 Critical Value	اختبار اعظم قيمة Max-Eigen	0.05 Critical Value
لا شيء*	341.2402	63.8761	222.2213	32.11832
على الأغلب* 1	119.0189	42.91525	81.87976	25.82321
على الأغلب* 2	37.13914	25.87211	21.43917	19.38704
على الأغلب* 3	15.69997	12.51798	15.69997	12.51798

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9

يُلاحظ من بيانات الجدول (٨) عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى دلالة إحصائية (5 %) فالقيمة المحسوبة لاختبار اعظم قيمة في العمود الثالث (212.26) تزيد عن القيمة الحرجة(27.584) في العمود الرابع عند مستوى معنوية (٥%) نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك .كذلك القيمة المحسوبة لاختبار الأثر (310.56) تزيد عن القيمة الحرجة(47.856) عند مستوى (٥%)، بذلك نرفض فرض العدم القائل بوجود متجه واحد للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود أكثر من متجه للتكامل المشترك .أما اعظم قيمة عند مستوى دلالة 5 % توضح وجود اربع متجهات للتكامل .نستنتج من هذه النتائج وجود علاقة

توازن في المدى البعيد بين المتغيرات يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً. مما يعطي علاقة سببية طويلة الأجل.

يُلاحظ من جدول (٩) رفض فرضية عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى دلالة إحصائية (5 %) فالقيمة المحسوبة لاختبار اعظم قيمة في العمود الثالث (222.22) تزيد عن القيمة الحرج(32.12) في العمود الرابع عند مستوى(٥%) نرفض فرض العدم القائل بوجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود متجه واحد للتكامل المشترك .كذلك القيمة المحسوبة لاختبار الأثر (341.24) تزيد عن القيمة الحرجة (63.87)عند مستوى (5%)، بذلك نرفض فرض العدم القائل بوجود متجه واحد للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود أكثر من متجه للتكامل المشترك .أما اعظم قيمة عند مستوى دلالة 5 % توضح وجود اربع متجهات للتكامل .نستنتج من هذه النتائج وجود علاقة توازن في المدى البعيد بين المتغيرات يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً. مما يعطي علاقة سببية طويلة الأجل.

ج- تقدير التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية Dynamic (Ordinary Least) Square Method :

وهي طريقة معلمية تعد من احدث الطرق الإحصائية وأكثرها قوة إذ تستعمل هذه الطريقة لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل للنظام الذي يحتوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها ما زالت متكاملة تكاملاً مشتركاً.

جدول (١٠) تقدير معادلة التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية

المتغير التابعBD :			
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)طريقة المربعات الصغرى الديناميكية			
محدد معادلة التكاملC :			
تشخيص الإزاحة والتباطؤ(lead=1, lag=3)			
تقدير تباين طويل الأجل =(Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth 3)			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.

0.5804	0.653739	139.89	BPD
0.0152	-8.01055	-1.15473	OILTR
0.1372	2.413368	11541.93	EXCH
0.1202	-2.61694	-2.8E+07	C
3.548857	D-W	99.98	R^2
8.1463375	F	99.82	Adjusted R^2
		1.01E+12	Long-run variance

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9

يتضح من جدول (١٠) ان العلاقة طردية بين عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية إلا أنها غير معنوية عند مستوى معنوية (٥%) اعتمادا على إشارة المعلمة ،كما ان سعر الصرف ذو علاقة إيجابية مع عجز الميزانية ومعنوية عند مستوى (٥%) ، بينما أثرت إيرادات النفط سلبا في عجز الميزانية ومعنوية إحصائياً اعتمادا على قيمة (t) أي ان زيادة وحدة واحدة في إيرادات النفط يؤدي إلى انخفاض العجز بمقدار(١,١٥)وحدة وهذا مطابق للنظرية الإقتصادية .

واخذ معامل التكامل الإشارة السالبة مما يدل على التوازن على المدى البعيد بين عجز الميزانية والمتغيرات المستقلة ،بينما جاءت قيمة إحصاءة (F)اكبر من الجدولية وهذا يعطي دلالة إحصائية ومعنوية للنموذج المقدر، فضلا عن قيمة معامل التحديد الذي بلغت قيمته (٩٩,٩٨) والذي يعطي جوهرية عالية للنموذج المقدر ، بمعنى ان المتغيرات المستقلة تفسر ٩٩ % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع .

أما لو اخذ الاتجاه الآخر للتأثير أي ان المتغير التابع يكون عجز ميزان المدفوعات، في حين يكون عجز الميزانية ضمن المتغيرات المستقلة والنتائج يوضحها الجدول (٢٤) ، وكما يلي :

جدول(١١) تقدير معادلة التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية

المتغير التابعBPD :
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)طريقة المربعات الصغرى

الديناميكية			
محدد معادلة التكاملC :			
تشخيص الإزاحة والتباطؤ(lead=1, lag=3)			
تقدير تباين طويل الأجل(Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth= 3)			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
BD	0.002389	4.214489	0.052
TROIL	0.001296	2.344075	0.1438
EXCH	12.74115	3.186702	0.086
C	-28899.7	-3.30686	0.0806
R^2	0.999801	D-W	3.54885
Adjusted R^2	0.998011	F	8.1463375
Long-run variance	2169551		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9 .

يتضح من جدول (١١) ان العلاقة طردية بين عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية اعتمادا على إشارة المعلمة أنها معنوية عند مستوى معنوية (٥%) ، أي عند تغير مقداره (١%) في الميزانية العامة يؤدي إلى تغير في عجز ميزان المدفوعات بمقدار (٠,٠٠٢٣٨٩) وحدة، كما ان سعر الصرف ذات علاقة إيجابية مع عجز ميزان المدفوعات ومعنوية عند مستوى (٥%) ، بينما أثرت إيرادات النفط إيجاباً في عجز ميزان المدفوعات ومعنوية إحصائياً اعتمادا على قيمة (t) الإحصائية ، فزيادة وحدة واحدة في إيرادات النفط يؤدي إلى زيادة العجز بمقدار(٠,٠٠١٢٩٦) وحدة وهذا مطابق للنظرية الإقتصادية .

واخذ معامل التكامل للإشارة السالبة دليل على وجود التوازن على المدى البعيد بين عجز الميزانية العامة والمتغيرات المستقلة ،بينما جاءت قيمة إحصاءة(F) اكبر من الجدولية وهذا يعطي معنوية للنموذج المقدر، في حين كانت قيمة معامل التحديد

المصحح (٠,٩٩) للدلالة على الجوهرية العالية للنموذج ، أي ان ٩٩% مت التغيرات في قيمة المتغير التابع تفسر عن طريق المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج .

د - نتائج اختبار كرانجر للسببية :-

ومن خلال اختبار سببية كرانجر حدد الباحث اتجاه العلاقة بين المتغيرين ، إذ يبين الجدول (١٢) ان العلاقة تبادلية بين عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات حسب المتجه الأول BD↔BPD ، أي ان هذه الدراسة تعطي المزيد من الدعم إلى المقترح الكينزي حيث أكدت النتائج أن هناك صلة قوية وواضحة بين العجز في الميزانية و العجز في ميزان المدفوعات في الإقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ، كما وأيدت النتيجة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العجز في الميزانية العامة و العجز في ميزان المدفوعات في العراق، ولذلك فإن تدابير السياسة المناسبة لتخفيض العجز في الميزانية العامة تكون عن طريق تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال اتباع سياسات تشجيع الصادرات وتنويعها ، كما ان لخفض العجز في الميزانية العامة دوراً في الحد من العجز في ميزان المدفوعات لأن العلاقة السببية تمتد من عجز الميزانية إلى العجز في ميزان المدفوعات ، باعتبار ان أغلب الاستيرادات حكومية .

جدول (١٢) نتائج اختبار كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

Pairwise Granger Causality Tests اختبار كرانجر		
Prob.	F-Statistic	Null Hypothesis:
0.0002	12.6091	BD →BPD
0.0591	3.04581	BPD →BD
1.00E-05	19.5793	TROIL →BPD
0.1627	1.94696	BPD →TROIL
0.9276	0.15081	EXCH →BPD
0.7175	0.45485	BPD →EXCH

0.132	2.16543	TROIL →BD
0.7868	0.35408	BD →TROIL
0.9417	0.12864	EXCH →BD
0.7101	0.46586	BD →EXCH
0.905	0.185	EXCH →TROIL
0.6108	0.62234	TROIL →EXCH

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج Eviews 9 .

الاستنتاجات والتوصيات :-

اولاً- الاستنتاجات :-

١- ان الصفة الريعية للإقتصاد العراقي أفقدت السياسة المالية قدرتها على التكيف مع المتغيرات الإقتصادية المتمثلة بإنخفاض أسعار النفط الخام وبالتالي الإيرادات النفطية ، فضلاً عن الحجم الكبير للنفقات العامة والتي يمثل الإنفاق الجاري – المقيد بقسط الرواتب والأجور - الجزء الأكبر منها .

٢ - ان الوضع النهائي لميزان المدفوعات العراقي يتحدد بكمية الصادرات من النفط الخام وأسعاره في السوق العالمية ، وبالتالي فإن العجز أو الفائض في الميزان الكلي يتحدد بالوضع النهائي للحساب الجاري وعلى وجه التحديد في الميزان التجاري .

٣- بينت نتائج الاختبارات القياسية الخاصة باختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية استقرار السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٢ ، في حين استقرت المتغيرات في المدة الثانية بأخذ الفرق الأول لها .

٤- أوضحت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة معنوية بين العجز في الميزانية العامة والعجز في ميزان المدفوعات وفي الأجلين الطويل والقصير خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٥.

٥ –العلاقة السببية بين المتغيرين ثنائية وباتجاهين تنتقل اولاً من عجز ميزان المدفوعات إلى الميزانية العامة ، ثم من عجز الميزانية العامة إلى ميزان المدفوعات .

٦ – تلعب الإيرادات النفطية الدور الأكبر في إحداث العجز المزدوج في الإقتصاد العراقي ، اذ كانت ذات إشارة موجبة ، مما يدل على العلاقة الطردية القوية .

ثانياً – التوصيات :-

١- بما ان الإيرادات النفطية هي المتحكم في كل من عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية العامة ، فلا يمكن التخلص من مشكلة العجز المزدوج إلا من خلال تنويع مصادر الدخل الأخرى ، لكون الإيرادات النفطية تتحدد اساساً بعوامل خارجية لا يمكن التحكم بها .

٢ – العمل على تخفيض حجم كل من الإنفاق العام وخصوصاً النفقات الاستهلاكية وتلك المتعلقة بنفقات الضيافة والايفادات غير المنتجة وغير المبررة لكبار المسؤولين وبوجه خاص نفقات الرئاسات الثلاث .

٣ – ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسات الإقتصادية الأخرى كالسياسة التجارية والسياسة النقدية لترابط المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر وتتأثر بأهداف السياسة الإقتصادية الكلية .

٤- ان الزيادة في الإنفاق الحكومي تعني زيادة مباشرة في الطلب على السلع والخدمات ، وفي ظل عدم المرونة في الجهاز الإنتاجي ، فإن ذلك يعني زيادة الاستيرادات ، وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، لذلك لابد من توجيه الجزء الأكبر من هذه النفقات نحو الاستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية لسد الحاجة المحلية وتقليل الاعتماد على الخارج .

٥ – العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بإجراء تسهيلات وضمانات للمستثمرين الأجانب في حدود المعقول ،وخصوصاً في القطاعات التي تتوفر لها المواد الأولية في العراق، كصناعة البتروكيمياويات وغيرها .

٦ – العمل على وضع خطة واضحة المعالم هدفها تقليل الاعتماد على إيرادات النفط الخام ، تحدد بسقف زمني وتتسم بالمرونة للتأقلم مع المتغيرات الإقتصادية والسياسية .

٧ – إنشاء مجلس اتحادي أعلى لوضع الخطط الإقتصادية والرقابة على تنفيذها على غرار مجلس القضاء الأعلى ، وتأخذ قراراته صفة الإلزام للحكومات المتعاقبة .

المصادر : -

١ - جديتاوي، محمد قاسم، الطراونة، محمد سليمان ،العجز التوأم في الإقتصاد الأردني، المجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية ،المجلد 2، العدد 1، 2015 .

٢ - دانيالز، جوزيف و فانهوز، ديفيد. (٢٠١٠). إقتصايات النقود والتمويل الدولي، (ترجمة محمود حسن حسني)، السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر.

٣ - عبد الرضا، نبيل جعفر. (٢٠١١). إقتصاد النفط، ط١، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي .

٤ - كسواني، ممدوح خطيب. (٢٠٠١). العلاقة بين عجز الميزانية وحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد الثامن، العدد,٦

٥ - منشد، حلمي إبراهيم. (٢٠٠٤). تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٠، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، البصرة.

٦ - هالوود، سي بول وماكدونالد، رونالد. (٢٠٠٧). (ترجمة محمود حسن حسني)، السعودية، دار المريخ للنشر.

٧ - وزني، خالد واصف والرفاعي، احمد حسين. (٢٠٠٩). مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط١، دار وائل للنشر.

٨ – شاني ، سلام كاظم ، فاضل ، علاء حسين ، قياس وتحليل العجز المزدوج في العرق للمدة ١٩٨٨ – ٢٠٠٩ ، مجلة جامعة كربلاء ، العدد العاشر ، المجلد الثالث ، ٢٠١٤ .

المصادر الإنكليزية :-

1-Zengin, Ahmet, (2000) "The Twin Deficits Hypothesis (The Turkish Case)". http://info.opf.slu.cz/vvr/akce/turecko/pdf/zengin.
2 - Alain Beitone, christine Dollo, Jeon Pierre Guidoni, Dictionnaire des sciences économiques, Armand Colin, Paris, 1991

ملحق رقم (١)

الاعتمادات المصدقة والحسابات الختامية للميزانية العراقية للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥

السنة	الاعتمادات المنقحة	المصروفات الفعلية	نسبة التنفيذ المالي
2003	9096145	4901960	53.89052175
2004	33394398	31521428	94.39136468
2005	35996319	30831142	85.65081891
2006	50965801	37494459	73.56787937
2007	53671837	39308348	73.23831305
2008	91683939	67277196	73.37947817
2009	69757529	55589721	79.68992279
2010	86728811	70134201	80.86609304
2011	105197564	78757666	74.86643512
2012	133979921	105139575	78.47412822
2013	157567146	119127556	75.60431157

2014	163416518	83556000	51.13069414
2015	1189462429	70397515	5.918431157

ملحق رقم (٢)

السنة	الإنتاج	التصدير	أسعار النفط
1990	2222	1596	8.86
1991	524	39	18.57
1992	1055	60.7	18.44
1993	1015	59.2	16.32
1994	1033	60	15.52
1995	1062	63.5	16.88
1996	1151	88	19.84
1997	1498	746.6	13.14
1998	2169	1566	10.77
1999	2541	2065	16.29
2000	2700	2004	24.92
2001	2600	1776	20
2002	2126	1495	23.3
2003	1377.8	389	26.7
2004	2107.2	1450	34.55
2005	1853.2	1472	48.3
2006	1952.2	1467	57.93
2007	2035.2	1643	66.4
2008	2280.5	1855	91.72
2009	2346	2032	60.3
2010	2359	1960	76.71

106.15	2228	2359	2011
108	2502	2942	2012
103.66	2442	2980	2013
94.53	2578	3110	2014
47.88	3109	3482	2015

انتاج وتصدير وأسعار النفط الخام العراقي للمدة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٥